A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/7 (Chap.II, Part V)
3 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

التقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية*

الجزء الخامس - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

خامسا - ١ تبلغ تقديرات الأمين العام للجزء الخامس من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ما قدره ٦٠٠ ٣٦٢ ٣٩٩ دولار، منها مبلغ إجماليه ٦٠٠ ٧٧١ ٩٠ دولار للباب ١٦ ألف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والباب ١٦ باء، مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك، و ١٠٠ ٤٠٨ ٧٣ دولار للباب ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، و ٨٠٠ ٣١٠ ٤٩ دولار للباب ١٨، التنمية الاقتصادية في أوروبا، و ٥٠٠ ٢٤٥ ٩٠ دولار للباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٨٠٠ ٧٠٤ ٤٩ دولار للباب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، و ٨٠٠ ٩٢١ ٤٥ دولار للباب ٢١، البرنامج العادي للتعاون التقني.

خامسا - ٢ ولاحظت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في مقترحات الميزانية للجان الإقليمية أن هناك عددا من العناصر المشتركة بين جميع بيانات الميزانية.

خامسا - ٣ وكان ينبغي لبيانات الميزانية المتعلقة باللجان الإقليمية أن تبين الأنشطة والخدمات التي كانت مقررة مبدئيا لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ولكنها أرجئت لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ من أجل تحقيق تخفيضات في الميزانية (انظر الفقرة ١٢ من الفصل الأول).

---

* تشمل هذه الوثيقة الجزء الخامس من الفصل الثاني من التقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. وقد صدر الفصل الأول بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٧ (A/52/7) وسوف يصدر التقرير الأول كاملا بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٧ (A/52/7/Rev.1).

171097 161097 97-26283

خامسا - ٤ وتشير اللجنة الاستشارية الى غياب الاتساق في عرض برامج أنشطة اللجان الإقليمية. ففي حين تشمل بيانات الميزانية للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية، والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عددا من الأنشطة الموضوعية في إطار دعم البرنامج، فإن البيانين الخاصين باللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يدرجان في إطار دعم البرنامج سوى مهام الدعم التقليدية كالخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والمكتبة وخدمات الدعم المشتركة. وتوصي اللجنة الاستشارية بمراجعة شكل تقديم برامج أنشطة اللجان الإقليمية بغية تحديد الأنشطة الموضوعية بمزيد من الوضوح مقارنة بدعم البرنامج ومواءمة عرض الميزانية.

خامسا - ٥ بالإضافة الى ذلك، تشير اللجنة الاستشارية الى ضرورة زيادة تحسين المنهجية المستخدمة للتوصل الى التوزيع المئوي المقدر لمجموع الموارد ضمن أي باب من أبواب الميزانية بين برنامج العمل ودعم البرنامج. وتلاحظ اللجنة أن مستوى الموارد المقترحة لدعم البرنامج في بعض اللجان الإقليمية لا يزال مرتفعا بالمقارنة الى ما طلب من موارد لبرنامج العمل. وفي هذا الخصوص تكرر اللجنة رأيها الوارد في الفقرة خامسا - ٧ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧[1] من أن احتياجات دعم البرنامج كان ينبغي أن تكون أقل من ذلك بكثير، وأن الموارد المخصصة لذلك كان يمكن تحويلها الى الأنشطة الموضوعية.

خامسا - ٦ وينبغي أن تشير بيانات الميزانية الخاصة باللجان الإقليمية على نحو أوضح الى مدى ما قامت به الهيئات الحكومية الدولية من استعراض لبرامج عمل اللجان ومختلف المسائل التنظيمية والمؤسسية التي تواجهها، بما في ذلك الهياكل الحكومية الدولية. وينبغي إيجاز نتائج هذه الاستعراضات ويستحسن أن يكون ذلك في جدول، مع بيان التغييرات الرئيسية في عدد الهيئات الحكومية الدولية، والتغييرات في الاحتياجات من خدمات المؤتمرات، بما في ذلك عدد الاجتماعات وفترات انعقادها. وينبغي أن تحدد بيانات الميزانية الآثار المالية الناجمة عن الاستعراضات الحكومية الدولية، فضلا عما هو مقترح من القيام، ضمن نفس باب الميزانية بإعادة توزيع موارد مخصصة لمسائل أخرى ذات أولوية. علاوة على ذلك، ينبغي الإشارة في بيانات الميزانية الى جميع ما نجم عن الاستعراضات الحكومية الدولية من زيادات في الاحتياجات.

خامسا - ٧ وأحيطت اللجنة الاستشارية علما، أثناء نظرها في الجزء الخامس من الميزانية البرنامجية المقترحة عددا من المنشورات المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ هو بناء على مبادرة الأمانات التنفيذية للجان. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحدد بيانات الميزانية في المستقبل المنشورات التي تكون بمبادرة من تلك الأمانات، بما في ذلك الدراسات التي سيضطلع بها خبراء استشاريون. علاوة على ذلك، توصي اللجنة أن تشير بيانات الميزانية في المستقبل بشكل أوضح الى المستخدمين المستهدفين لمنشورات الأمم المتحدة المتكررة وغير المتكررة. وتكرر اللجنة الاستشارية أيضا رأيها الوارد في الفقرة ٧٦ من تقريرها عن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧[1] بأنه ينبغي على الأمانة العامة أن تبين للهيئات الحكومية

الدولية ذات الصلة عدد المنشورات ونوعها وتكلفتها والجمهور الذي يوجه اليه كل منشور، والتاريخ المزمع لنشره، والتاريخ الذي طلب فيه لأول مرة، إصدار كل منشور، ومن الذي طلب هذا المنشور وما هو الموعد الذي أجري فيه آخر استعراض للمنشور ومن قام بهذا الاستعراض.

خامسا - ٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاتجاه نحو الزيادة زيادة كبيرة من الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين والخبراء في اللجان الإقليمية: ٤٧,٧ في المائة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، و ٤٤,٥ في المائة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٢,٧ في المائة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، و ١٦,٨ في المائة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، و ٨,١ في المائة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الانتباه الى تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرة ٨٣ من الفصل الأول كما تشير الى أنه ينبغي إعداد الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين فيما سيقدم من بيانات الميزانية في المستقبل طبقا للمبادئ التوجيهية التي قد تود الجمعية العامة أن تضعها نتيجة لنظرها في تقرير الأمين العام عن المبادئ التوجيهية الشاملة في مجال السياسة العامة المتصلة بالخبراء الاستشاريين، المقرر تقديمه عملا بالفقرة ٤ من الجزء سادسا من القرار ٢٢٦/٥١ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

خامسا - ٩ وبصدد ما هو مقترح من إعادة توزيع وظائف وموارد من غير الموظفين من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الى اللجان الإقليمية، تشير اللجنة الاستشارية الى أنه كان ينبغي أن تحدد بيانات الميزانية جميع الموارد المقترح إعادة توزيعها بين أبواب الميزانية. وتوصي اللجنة بأن تشير البيانات المقبلة للميزانية الى جميع عمليات إعادة توزيع الوظائف والموارد من غير الموظفين بين أبواب الميزانية مع إيضاحها وتبريرها.

خامسا - ١٠ وينبغي تقديم وصف ما تقوم به اللجان الإقليمية من أنشطة وما تقدمه من خدمات بشكل أوضح لإتاحة الرصد الكمي والكيفي لتنفيذ البرنامج. وتشمل الأنشطة التي من المقرر أن تؤديها اللجان الإقليمية والتنسيق والتعاون والاتصال، رغم أنه لا يمكن في معظم الأحوال التأكد من وسائل وتكاليف إنجازها. وتوصي اللجنة الاستشارية باتباع أسلوب أفضل بكثير في وصف التعاون الدولي والتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات لإعطاء صورة واضحة للدول الأعضاء عن كيفية اتصال هذه الأنشطة بغيرها من الأنشطة التي صدر بها تكليف وكانت قابلة للقياس الكمي و/أو قابلة للتحديد أو كيفية المساهمة فيها.

خامسا - ١١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات المقترحة للسفر في بيانات الميزانية الخاصة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تظهر معدلات نمو مختلفة (١٣,٥ في المائة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، و ٣,٩ في المائة للجنة الاقتصادية لأوروبا، و ٠,٤ في المائة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد الى ملاحظتها السابقة من أنه يمكن في بعض الحالات خفض النفقات في هذا المجال بدرجة كبيرة بفضل انتشار

الابتكارات التكنولوجية وتوفر المعلومات بالاتصالات الالكترونية مباشرة[٢]. وتكرر اللجنة موقفها إزاء هذه المسألة وتطلب اتخاذ تدابير إضافية لتخفيض تكاليف السفر في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الميزانيات المقبلة.

خامسا - ١٢ ولا تسمح بيانات الميزانية حاليا بإجراء تحليل موضوعي لنسبة وظائف الدعم من فئة الخدمات العامة الى الوظائف من الفئة الفنية، لأن بعض الموظفين الذين يشغلون وظائف من فئة الخدمات العامة يؤدون مهاما غير المهام المكتبية. وكان ينبغي أن تتضمن بيانات الميزانية أيضا معلومات عن الأفراد المقدمين دون مقابل. وتشير اللجنة الاستشارية الى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ الذي طلبت فيه الجمعية الى الأمين العام التوقف التدريجي عن الاستعانة بالأفراد المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية وإلى الإجراء ٣ من تدابير ومقترحات الأمين العام للإصلاح الوارد في تقريره (A/51/950) عن تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح حيث ورد أنه ستعد خطة للإنهاء التدريجي لاستخدام الموظفين المقدمين بلا مقابل، في أقرب وقت ممكن. وتوصي اللجنة بأن تكون المعلومات عن جميع فئات الأفراد متوافرة بسهولة في إطار استعراضها لأي ميزانية برنامجية مقترحة.

الباب ١٦ ألف - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

خامسا - ١٣ على نحو ما يتبين من الجدول ١٦ ألف - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن تقديرات الميزانية العادية للباب ١٦ ألف للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تبلغ ٣٠٠ ٥٥٢ ٨٩ دولار، بما يعكس زيادة قدرها ٣٠٠ ٥٦٨ ١ دولار عن اعتمادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧؛ وتقدر موارد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والخارجة عن الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بمبلغ ٦٠٠ ٨٤٠ ١٥ دولار، بما يعكس نقصانا قدره ١٠٠ ٥٣٦ دولار بالمقارنة بتقديرات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

خامسا - ١٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٦ ألف - ٧ أن النمو الذي يبلغ معدله ١,٩ في المائة في موارد الميزانية البرنامجية المقترحة يمثل الأثر المشترك للنتائج المتأخرة لإنشاء الوظائف في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (وظيفتان برتبة في - ٣ وثلاث وظائف من الرتبة المحلية)، وتطبيق معدلات شغور موحدة جديدة، ونقل وظيفتين من الفئة الفنية ووظيفة من الرتبة المحلية من الأونكتاد، وحالات الزيادة والنقصان الحاصلة ضمن مختلف وجوه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف، والإلغاء المقترح لـ ١٥ وظيفة من الفئة الفنية و ٤٠ وظيفة من الرتبة المحلية. وأفيدت اللجنة الاستشارية بأنه في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كانت هناك ٤٤ وظيفة من الفئة الفنية و ٣٦ وظيفة من الرتبة المحلية شاغرة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

خامسا - ١٥ وكما يتبين من الجدول ١٦ ألف - ٣، يصل العدد الإجمالي للوظائف الممولة من خارج الميزانية المقترح إنشاؤها لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ الى ٦٢ وظيفة بالمقارنة مع ٦٠ وظيفة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. والزيادة الصافية المتمثلة في وظيفتين ممولتين من خارج الميزانية تعكس زيادة ٣

وظائف من الرتبـــة المحلية تحت بند دعم البرنامج يقابلها جزئيا نقصان وظيفة واحدة من الفئة الفنية (ف - ٥) تحت بند برنامج العمل.

خامسا - ١٦ وعلى نحو ما يتضح من الجدول الوارد في الفقرة ١٦ ألف - ٧، فإن تقديرات الأمين العام تفيد أنه من بين مجموع الموارد المقترحة في إطار الباب ١٦ ألف، سيتم إنفاق ٥٥,٨ في المائة من موارد الميزانية العادية و ٨٠,٨ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية على الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل، في حين سيلزم تخصيص ٤٠,٦ في المائة من موارد الميزانية العادية و ١٦,٣ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية الى دعم البرنامج. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المخصصة لبعض الأنشطة الفنية ترد حاليا ضمن دعم البرنامج (على سبيل المثال، الأنشطة المبينة في الفقرتين ١٦ ألف - ٩١ (أ) و (ب))، في حين أن بعض الموارد المخصصة للدعم الإداري ترد تحت بند برنامج العمل (على سبيل المثال، فإن كل مركز من "مراكز التنمية دون الإقليمية" يشمل موظفا من الفئة الفنية برتبة ف - ٢ للاضطلاع بمهام الدعم الإداري، وترد تكاليف هؤلاء الموظفين تحت بند برنامج العمل). وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الانتباه الى توصيتها الواردة في الفقرة خامسا - ٤ أعلاه.

خامسا - ١٧ وكما يتبين من الفقرة ١٦ ألف - ٥ من بيان ميزانية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، انخفض عدد الشُعب الفنية الى خمس شُعب، ويقترح إلغاء ٥٥ وظيفة نتيجة تبسيط برنامج العمل وإعادة تشكيل هيكل الأمانة. وسيستخدم جزء من الوفورات الناتجة عن ذلك لزيادة الموارد في أربعة مجالات: (أ) الخبراء الاستشاريون، (ب) اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة، (ج) معدات تجهيز البيانات، (د) نفقات التشغيل العامة.

خامسا - ١٨ وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد الى أنها تجد أن التمييز بين الشُعب الفنية وغير الفنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشوش الى حد ما. فمثلما يتضح من الفقرة ١٦ ألف - ٩١ من بيان الميزانية، فإن الشُعب الثلاث التي تصنف ضمن فئة "دعم البرنامج" تضطلع أيضا بعدد من المهام الفنية، مثل توفير الخدمات الفنية للاجتماعات، وإعداد وثائق الهيئات التداولية، والتعاون الدولي والتنسيق فيما بين الوكالات والاتصال. ولذلك، ترجو اللجنة أن يجري الأمين التنفيذي استعراضا إداريا للوظائف المعهود بها حاليا لجميع شُعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية وضع خطوط واضحة وشفافة للمسؤولية بين الشعب التي تقوم بالوظائف الفنية وتلك التي تقوم بوظائف دعم البرنامج.

خامسا - ١٩ وكما يتضح من الفقرة ١٦ ألف - ٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن زيادة الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة ومعدات تجهيز البيانات ونفقات التشغيل العامة ستتيح للجنة الاقتصادية لأفريقيا مزيدا من المرونة في تنفيذ البرنامج. وكما جاء في بيان الأمين العام، فإن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والخبراء ستتيح أيضا لموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقية فرصة للتدريب بحيث يكون بمقدورهم في نهاية المطاف أن يضطلعوا بهذه الوظائف بأنفسهم. وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد الى أن كفالة الفعالية في نقل المعرفة والخبرة الفنية من الخبراء

الاستشاريين والخبراء الذين يعملون لفترات قصيرة الى موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقتضي أن تقوم إدارة اللجنة بجهد إداري مخطط لتعزيز الاحتياجات التدريبية، حيث ترى اللجنة الاستشارية أن الاكتفاء بالتفاعل مع الخبراء لن يؤدي على الأرجح الى زيادة ملموسة في معارف الموظفين.

خامسا - ٢٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٦ ألف - ٥ (د) أن الزيادة في الموارد المخصصة لنفقات التشغيل العامة ستستخدم، بالدرجة الأولى، في تعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التي عدلت تسميتها لتصبح مراكز التنمية دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فكما يرد في الفقرة ١٦ ألف - ٢٥، فإن هناك تدبيرا على جانب كبير من الأهمية يرمي الى تعزيز أثر أعمال اللجنة، يتمثل في نقل الموظفين والأنشطة الى المستوى دون الإقليمي. إذ سينشر حوالي ٢٥ في المائة من جميع موظفي اللجنة في مراكز التنمية دون الإقليمية الخمسة.

خامسا - ٢١ وترحب اللجنة الاستشارية بما توليه إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من اهتمام الى احتياجات مراكز التنمية دون الإقليمية، وتطلب اتخاذ خطوات فعالة لضمان تزويد المراكز بالموظفين المؤهلين، وتوفير تسهيلات التشغيل، بما في ذلك تعزيز قدرات الاتصالات والحوسبة.

خامسا - ٢٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٦ ألف - ٦ أن برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ يعكس مزيدا من الدمج، مما نجم عنه تخفيض البرامج الفرعية التسعة الحالية الى خمسة من مجالات النشاط ذات الأولوية. وكما يتبين من الفقرة ١٦ ألف - ٢٢، فإن برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ مستمد من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١[٣]، ويستند الى الهيكل الجديد للبرنامج الذي ووفق عليه كجزء من الإصلاحات التي بدأت منذ منتصف عام ١٩٩٥.

خامسا - ٢٣ وتتضمن الفقرات ١٦ ألف - ٨ الى ١٦ ألف - ١٠ معلومات عن هيكل أجهزة تقرير السياسة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعن نسق اجتماعاتها. إلا أن اللجنة الاستشارية أفيدت أثناء مداولاتها بأنه نتيجة لإعادة تشكيل هيكل الأجهزة الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يقترح إلغاء الهيئات الفرعية التالية: (أ) مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية البشرية؛ (ب) مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية المستدامة والبيئة؛ (ج) مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التجارة والتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي؛ (د) مؤتمر وزراء النقل والاتصالات الأفارقة (في عام ١٩٩٩)؛ (هـ) مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة (في عام ٢٠٠١)؛ (و) مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي لرسم الخرائط؛ (ز) المؤتمر الإقليمي الأفريقي المعني بالعلوم والتكنولوجيا؛ (ح) المؤتمر المشترك للمخططين والإحصائيين والديموغرافيين وإخصائيي المعلومات الأفارقة. وفيما يلي هيكل جديد للأجهزة الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي اقترحه مؤتمر الوزراء الأفارقة في دورته الثانية والثلاثين المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٧:

الأجهزة التي تتناول المسائل الإنمائية الشاملة

١ - مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط (اللجنة) ولجنته التحضيرية التقنية الجامعة (كل عامين)

٢ - لجنة المتابعة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (كل عامين - في سنوات ما بين انعقاد الدورات)

٣ - اللجنة الحكومية الدولية لخبراء مراكز التنمية دون الإقليمية الخمسة (كل عام)

مؤتمرات الوزراء

١ - مؤتمر وزراء المالية الأفارقة ولجنة خبرائه (كل عامين)

٢ - مؤتمر وزراء النقل والاتصالات الأفارقة (كل عامين) - سيلغى اعتبارا من عام ١٩٩٩

٣ - مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة (كل عامين) - سيلغى اعتبارا من عام ٢٠٠١

الهيئات الفرعية

١ - لجنة المرأة والتنمية (كل عامين)

٢ - لجنة الإعلام الإنمائي (كل عامين)

٣ - لجنة التنمية المستدامة (كل عامين)

٤ - لجنة التنمية البشرية والمجتمع المدني (كل عامين)

٥ - لجنة تنمية الصناعة والقطاع الخاص (كل عامين)

٦ - لجنة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا (كل عامين)

٧ - لجنة التعاون والتكامل الإقليمي (كل عامين)

خامسا - ٢٤ وأفيدت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الهيكل الحكومي الدولي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا تم اعتماده بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/١٩٩٧ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧. وستنعكس التنقيحات اللازمة في الوثيقة النهائية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨.

خامسا - ٢٥ وترحب اللجنة الاستشارية بجهود اللجنة لتبسيط هيكلها ووضع أساليب جديدة لتنفيذ البرامج، وتثني عليها. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أنه ستكون هناك تقارير أقل مع انخفاض في عدد الاجتماعات وتواترها، كما أشير إليه في الفقرة ١٦ ألف - ٢٥. ويوضح الجدول الوارد أدناه، الذي يستند إلى المعلومات المقدمة إلى اللجنة، بعض هذه التخفيضات:

	١٩٩٦-١٩٩٧ (١)	١٩٩٨-١٩٩٩ (٢)	(٢) إلى (١) نسبة مئوية
التقارير الحكومية الدولية	١٠٩	٤٤	٤٠,٤
المنشورات المتكررة	٤٩	٣٣	٦٧,٣
المنشورات غير المتكررة	١١٩	٨٢	٦٨,٩

خامسا - ٢٦ ولدى الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد بدأت في إصدار عدد كبير من المنشورات المتكررة وغير المتكررة، ومن ثم جرى تقديمها إلى الجهاز الحكومي الدولي، عادة في سياق برنامج العمل؛ وعلاوة على ذلك، سيقدم عدد أكبر من المنشورات على أساس دراسات سيتولى إعدادها خبراء استشاريون وخبراء خارجيون (أشير إلى أمثلة على هذه المنشورات في الفقرتين ١٦ ألف - ٥١ (ب) '٢' و ١٦ ألف - ٥٤). وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الاستشارية الانتباه إلى توصيتها الواردة في الفقرة خامسا - ٧ أعلاه بشأن الحاجة إلى تحديد المنشورات والدراسات التي سيضطلع بها الخبراء الاستشاريون.

خامسا - ٢٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من الفقرة ١٦ ألف - ٢٥ "بأن اللجنة الاقتصادية الأفريقية، ستعمل، من أجل الارتقاء بنوعية وثائقها، على تحسين المضمون بتحرير تقني أدق وقيام الجهات المناظرة باستعراضها. وستستكمل هذه الأنشطة بإجراء دراسات استقصائية دورية لقياس مدى رضاء جمهورها" وبينما ترحب اللجنة بهذا العزم، فإنها تشير إلى أنه كان ينبغي أن يؤدي هذا إلى تخفيضات في الاحتياجات من الموارد اللازمة للطباعة والترجمة التحريرية والاستنساخ والتحرير. في حين أنه من المطلوب المزيد من الموارد لهذه الأنشطة. وتوجه اللجنة أيضا الانتباه إلى توصياتها الواردة في الفقرة خامسا - ٧ أعلاه بشأن الحاجة إلى تحديد واضح للمستخدمين المحتملين لمنشورات الأمم المتحدة.

خامسا - ٢٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية إلغاء المقترح لاثنتين من وظائف المترجمين التحريريين بالرتبة ف - ٣. وفي نفس الوقت، تلاحظ اللجنة من الفقرتين ١٦ ألف - ٣٨ و ١٦ ألف - ٨٢ أنه يقترح مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٢٢٥ دولار في إطار الخدمات التعاقدية من أجل الترجمة والتحرير الخارجيين. ولم توافق اللجنة بتبرير مقنع للإلغاء المقترح للوظيفتين ولذلك فهي تضع هذا الاقتراح موضع التساؤل.

خامسا - ٢٩ ومن المطلوب اعتماد بمبلغ ٧٠٠ ٣٦ دولار من أجل تدريب اثنين من المترجمين (انظر الفقرة ١٦ ألف - ٩٧). وتشير اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، إلى أن اللجنة قد بدأت منذ فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ إعادة تنشيط برنامج تدريبي للمترجمين التحريريين/محرري المحاضر الموجزة وفقا للاحتياجات الواردة في الجزء الثاني من القرار ٢٤٨/٤٥ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠[٤]. وأُنفقت موارد ضخمة على البرنامج منذ فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وأُبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن ٢٦ من بين ٥٣ مشتركا في برنامج التدريب قد اجتازوا الامتحانات النهائية بنجاح منذ بداية البرنامج في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩.

خامسا - ٣٠ ويتعلق نحو النصف تقريبا (٢٠٠ ٤١٣ دولار) من مجموع الاحتياجات المقدرة تحت بند الخدمات التعاقدية (٤٠٠ ٩٥٤ دولار) للجنة الاقتصادية لأفريقيا بمرتبات مدرسي اللغات المتفرغين والعاملين لفترات قصيرة. وأُبلغت اللجنة، بناء على طلبها، بأنه يضطلع بتنفيذ برنامج اللغات ثلاثة من مدرسي اللغات المتفرغين (واحد للعربية، وواحد للانكليزية، وواحد للفرنسية) وثمانية مدرسين يعملون لفترات قصيرة (واحد للعربية، وأربعة للانكليزية، وثلاثة للفرنسية). وتُدفع مرتبات المدرسين المتفرغين على اساس شهري فيما تُدفع أجور المدرسين العاملين لفترات قصيرة على أساس الساعات بمعدل ٣٠ دولار في الساعة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

خامسا - ٣١ وكما يمكن أن يلاحظ من الجدول ١٦ ألف - ٢، فإن أكبر نمو في الموارد بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا مقترح تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٩٠٠ ٣٩٠ ١ دولار). وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٦ ألف - ٩٨ أن مجمل النمو (٠٠٠ ٠٥٥ ١ دولار) يعزى أساسا إلى تشغيل المرافق الجديدة للمؤتمرات، لا سيما احتياجات الصيانة للشبكات الكهربائية والميكانيكية وتكييف الهواء ومعدات الترجمة الشفوية.

خامسا - ٣٢ وفيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قد أوصت في الماضي بتحديد ودراسة أسباب الانخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية التي تتلقاها جميع اللجان الإقليمية[٥] وأفيدت اللجنة، في هذا الصدد، أن انخفاضا شديدا في تقديرات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تحت بند صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية الأفريقية يرجع في الواقع، إلى تغيير في حصر أكبر تبرعين ثنائيين سُجلا خلال فترة السنتين الحالية تحت بند الصندوق؛ وتنعكس هذه التبرعات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تحت بند المصادر الثنائية ولا تحت بند صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية الأفريقية. انظر الجدول ١٦ ألف.

خامسا - ٣٣ وأفيدت اللجنة الاستشارية أيضا، بناء على طلبها، بأن اعتمادا مقدرا من الموارد الخارجة عن الميزانية يبلغ ٨٠٠ ١٠٦ ٣ دولار قد ورد تحت بند خدمات لدعم الأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية بالجدول ١٦ ألف - ١، ويشمل: (أ) مبلغ ٦٠٠ ٩٧٨ ١ دولار يتعلق بالصندوق الطبي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والذي يمثل زيادة تبلغ ٣٠٠ ٣٧٥ دولار؛ (ب) مبلغ ٢٠٠ ١٢٨ ١ دولار لدعم البرامج، ويمثل زيادة

تبلغ ٧٠٠ ١٢٠ دولار، وهو معادل للمستوى المتوقع جمعه من الموارد الخارجة عن الميزانية. وفيما يتعلق بالعيادة الطبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أفيدت اللجنة الاستشارية بأنه اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لم تعد تقدم خدمات العيادة الطبية مجانا إلى الموظفين الذين بدأوا بدورهم مطالبة خطط التأمين الطبي الخاصة بهم بالسداد. وتقدم مختلف الخدمات الطبية إلى موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكذلك الى وكالات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة، بما في ذلك الجراحة، وطب الأسنان، وأمراض القلب، وطب الأطفال، وطب العيون، والطب النفس، وأمراض الأعصاب، والطب الاشعاعي، الخ. ويفرض على الوكالات المشاركة اشتراك لكل فرد ليستند الى الأساس الإجمالي للميزانية المسقطة للعيادة الطبية ناقصا الإيرادات من الخدمات المقدمة إلى الموظفين. وبناء على طلب اللجنة، أوضحت الأمانة العامة أن سبب الزيادة في تقديرات التكاليف للعيادة الطبية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ هو زيادة الإيرادات المتوقع تحقيقها من الرسوم المفروضة على الموظفين، وتعتزم العيادة الطبية توسيع نطاق خدماتها باستخدام المزيد من الأطباء الاستشاريين، وشراء معدات طبية (بتكلفة مرة واحدة) واقتناء لوازم طبية.

الباب ١٦ باء - مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك

خامسا - ٣٤ أفيدت اللجنة الاستشارية بأنه ليس ثمة مغزى خاص من إلحاق الباب ١٦ باء، مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك في الميزانية البرنامجية المقترحة بالباب ١٦ ألف، الفقرتان ١٦ باء - ١ و ١٦ باء - ٢ لتقديم وصف لأنشطة مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك. وباستثناء تخفيضات ضئيلة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٦٠٠ دولار) وبند العمل الإضافي (٣٠٠ ١ دولار) وبند سفر الموظفين (٥٠٠ ٤ دولار). فإن الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالمكتب قد اقترحت على مستوى المواصلة وهي تتضمن اعتمادات لثلاث وظائف من الفئة الفنية وما فوقها وثلاث وظائف أخرى من فئة الخدمات العامة. وقد علقت اللجنة أيضا على مكاتب الاتصال بالفقرة ١١٦ أعلاه بالفصل الأول.

الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

خامسا - ٣٥ يصل تقدير الأمين العام للباب ١٧ فيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وكما هو وارد في الجدول ١٧-٢١ إلى ١٠٠ ٤٠٨ ٧٣ دولار في إطار الميزانية العادية ٨٠٠ ٣٥٣ ٣١ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتعكس الاحتياجات المقترحة تحت الميزانية العادية نموا قدره ٦٠٠ ٤٢٤ دولار (أو ٠,٠٦ في المائة) عن اعتمادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ المنقحة. وكما يتضح من الجدولين ١٧-١ و ١٧-٢، فإن هذا النمو راجع بكامله إلى "برنامج العمل" وأيضا إلى زيادة الاحتياجات وخاصة في إطار تكاليف الموظفين الأخرى (٩٠٠ ٣٦٧ دولار) والسفر (٩٠٠ ١٥١ دولار).

خامسا - ٣٦ وعلى النحو الوارد في الجدول ١٧-٣، يبلغ العدد الإجمالي لوظائف الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ٤٦٨، وهذا يمثل نقصانا صافيا مقداره ٤٧ من وظائف الميزانية العادية بالقياس إلى مجموع الوظائف المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ البالغ ٥١٥ وظيفة. ويعكس هذا النقصان إلغاء ٥٠

وظيفة (منها ٢٤ وظيفة ستتعرض للإلغاء منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، لا منذ بداية فترة السنتين)، مما يقابَل جزئيا من خلال قيام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإعادة توزيع ثلاث وظائف من الأونكتاد. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه ينبغي للجدول ١٧-٣ أن يتضمن حاشية توضح الموعد الفعلي لإلغاء هذه الوظائف الأربع والعشرين. وقد أُخطرت اللجنة، بعد استفسارها، بأن الميزانية المقترحة تتضمن موارد تتعلق بالمرتبات وتكاليف الموظفين العامة فيما يخص الـ ٢٤ وظيفة، وذلك عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد أفيدت اللجنة أيضا أنه توجد ٦٩ وظيفة شاغرة لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اعتبارا من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

خامسا - ٣٧ وأفيدت اللجنة الاستشارية أثناء مداولاتها، أنه يوجد حاليا ٢٥ موظفا من الموظفين المقدمين بدون مقابل (النوع الأول). واستفسرت اللجنة عما يبدو من الارتفاع النسبي لمعدل وظائف الخدمات العامة بالقياس إلى وظائف الفئة الفنية، وقد قيل لها أن ثمة عددا كبيرا من موظفي الخدمات العامة لا يؤدي مهام كتابية. وفي هذا السياق، تلفت اللجنة الاستشارية الانتباه لتوصيتها الواردة في الفقرة خامسا - ١٠ أعلاه بأن تتاح على نحو ميسر معلومات تفصيلية عن جميع أنواع الموظفين في إطار استعراض اللجنة الاستشارية للميزانية البرنامجية المقترحة.

خامسا - ٣٨ وبشأن إعادة توزيع ثلاث وظائف وموارد أخرى لا تتعلق بالوظائف ونقلها من الأونكتاد إلى هذا الباب فيما يخص الوحدة المشتركة بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعنية بالشركات عبر الوطنية، تلفت اللجنة الاستشارية الانتباه لتوصيتها المذكورة في الفقرة خامسا - ٩ أعلاه بشأن الحاجة إلى توضيح وتفسير وتبرير كافة حالات النقل المقترحة للوظائف والموارد غير المتصلة بالموظفين فيما بين أبواب الميزانية.

خامسا - ٣٩ وكما هو وارد في الجدول ١٧-٣، يصل العدد الإجمالي للوظائف الخارجة عن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٧٠ وظيفة، وهذا يمثل انخفاضا بمقدار ٨ من الوظائف الخارجة عن الميزانية بالقياس إلى مجموع هذه الوظائف في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والذي يصل إلى ٧٨ وظيفة.

خامسا - ٤٠ وقد أفيدت اللجنة بأن برنامج العمل المقترح قد اعتمدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثالثة والخمسين التي عقدت في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في بانكوك. وفي هذه الدورة، أيدت اللجنة الاقتصادية أيضا توصيات اجتماع حكومي دولي سبق عقده في شباط/فبراير ١٩٩٧ لاستعراض هيكل مؤتمرات اللجنة، بما في ذلك أولوياتها الموضوعية وهيكلها الفرعي. وقد قررت اللجنة أن تحتفظ بهيكل فرعي يضم ٥ لجان، مع القيام في حدود ضيقة بإعادة تنظيم المجالات البرنامجية - مما يشمل اللجنة المعنية بالتعاون الاقتصادي الإقليمي؛ والتدابير الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية والحضرية؛ ولجنة تنمية الموارد البيئية والطبيعية؛ ولجنة النقل والاتصالات والسياحة وتطوير الهياكل الأساسية؛ ولجنة الإحصاء. وقررت اللجنة الاقتصادية أن

تمضـــي فـــي تبسيـــط هيكل مؤتمراتها من خلال تقصير مدة اجتماعات جميع اللجان من ٥ إلى ٣ أيام. وستجتمع اللجنة المعنية بالتعاون الاقتصادي الإقليمي واللجنة المعنية بالإحصاء كل سنتين. كما قررت اللجنة الاقتصادية الحفاظ على الهيئتين الخاصتين المعنيتين بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وبالبلدان الجزرية النامية، اللتين ستواصلان الاجتماع كل سنتين لمدة لا تزيد عن يومين قبل انعقاد الدورة السنوية للجنة مباشرة. ويخفض عدد الاجتماعات الحكومية الدولية المخصصة من الحد الأقصى الحالي البالغ ١٥ اجتماعا كل سنة إلى ٥ اجتماعات فقط، ويخفض أيضا عدد أيام الاجتماع من الحد الأقصى الراهن البالغ ١٠٠ إلى ٢٥.

خامسا - ٤١ وعلاوة على ذلك، أفيدت اللجنة بأن أمانة اللجنة الاقتصادية تعكف حاليا على إعداد توصياتها المتعلقة بوضع هيكل برنامجي منقح، وهذا من شأنه أن يشكل أساسا لهيكل للأمانة، ومن ثم تقدم تقريرا عن ذلك إلى اللجنة الاقتصادية بحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، عن طريق اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين، التي تجتمع كل شهر في بانكوك. وستسعى اللجنة الاقتصادية إلى جعل هيكل الأمانة متوائما مع الهيكل البرنامجي. وستقدم توصيات الأمين التنفيذي إلى الدورة الرابعة والخمسين للجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

خامسا - ٤٢ وتشير اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، إلى أنه قد يطرأ تغيير على برنامج عمل اللجنة الاقتصادية وعلى هيكل أمانتها أيضا، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وينبغي أن تعرض على الجمعية العامة، للنظر، الآثار ذات الصلة المترتبة في الميزانية البرنامجية. وفي نفس الوقت، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٧-٦ أن الهيكل البرنامجي للجنة الاقتصادية قد أعيد تنقيحه بحيث أصبح يتضمن عشرة برامج فرعية في فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ بعد أن كان يتضمن ستة برامج فرعية فقط في فترة السنتين الحالية، وذلك وفقا لهيكل الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١[٢]. وتشير اللجنة إلى أنه قد أُبقيت دون أي تعديلات، فيما يتعلق بفترة السنتين المقبلة، عناوين أربعة برامج فرعية (٢ و ٤ و ٥ و ٦) من بين ستة برامج فرعية في فترة السنتين الحالية، مع القيام في نفس الوقت بتقسيم البرنامج الفرعي ١، التعاون الاقتصادي الإقليمي، والبرنامج الفرعي ٣، تخفيف وطأة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، إلى ثلاثة برامج فرعية، مما يعني وجود ستة برامج فرعية جديدة.

خامسا - ٤٣ وأفيدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأن التغييرات في عدد من البرامج الفرعية تعكس نهجا يتسم بمزيد من الطابع القطاعي، لكفالة الاضطلاع بتحديد واضح للواجبات والمسؤوليات المتصلة بتنفيذ برنامج ما إلى جانب تحقيق النتائج المرجوة. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى ملاحظتها الواردة بالفقرة خامسا - ٣ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامج المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦[١]، حيث قالت، في سياق استعراضها للنهج "الموضوعي" لتنفيذ البرامج، أنها تشدد على ضرورة إدخال تحسين كبير على دور مدراء البرامج والوحدات التنظيمية التابعة لكل منهم في مجال التنفيذ البرنامجي؛ واللجنة

ترحب بالتغيير وبالاتجاه نحو الأخذ بنهج يتسم بمزيد من الطابع القطاعي، وإن كانت ترى أن عدد البرامج الفرعية والوحدات التنظيمية للجنة الاقتصادية بحاجة إلى التبسيط.

خامسا - ٤٤ وعلى الرغم من اقتراح تخفيض مبلغ الموارد المتعلقة بدعم البرنامج بمقدار ٥٠٠ ٥٩٥ دولار (انظر الجدول ١٧-١)، فإن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء ما يبدو من ارتفاع نسبي في حصة دعم البرنامج (٥١,٢ في المائة) في موارد الميزانية العادية الإجمالية المتصلة باللجنة الاقتصادية في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتشير اللجنة إلى أن هذا المعدل المرتفع يرجع جزئيا إلى إدراج التكلفة التقديرية لبعض الأنشطة الفنية للجنة الاقتصادية (انظر الفقرة ١٧-١٠٢) تحت بند دعم البرنامج. وفي هذا السياق، تلفت اللجنة الانتباه إلى توصيتها الواردة في الفقرة خامسا - ٤ أعلاه بشأن ضرورة استعراض صيغة عرض برامج الأنشطة للجان الإقليمية بهدف القيام على نحو أوضح بتحديد الأنشطة الفنية مقابل دعم البرنامج.

خامسا - ٤٥ وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظتها الواردة في الفقرة خامسا - ٢٠ من تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧[1]، حيث ذكرت أن عدد منشورات اللجنة الاقتصادية يتسم بالإفراط، ولاحظت، في هذا الصدد، أن اللجنة تنتوي خفض عدد مرات صدور كثير من منشوراتها المتكررة خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (انظر الفقرة ١٧-٧). وأبلغت اللجنة، بناء على طلبها، أن برنامج العمل المقترح للجنة الاقتصادية في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ يتضمن ١٩٣ منشورا (٤١ عددا) بالقياس إلى ٢٩٢ منشورا (٤٥ عددا) فيما يتصل بفترة السنتين الحالية. وتعكس الميزانية البرنامجية المقترحة وفورات قليلة ترجع إلى إجراء تخفيضات في منشورات اللجنة الاقتصادية: ٢٠٠ ٣٧ دولار لتحرير الوثائق (الفقرة ١٤-١٧) و ٧٠٠ ٣ دولار لطباعة المنشورات (الفقرة ١٧-٣٨). وترحب اللجنة بالاتجاه نحو تخفيض عدد المنشورات رغم أنها ترى، كما هو واضح، أن هذا التخفيض ليس بالكبير. وأخطرت اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاقتصادية قد طلبت إلى اللجنة الاستشارية التابعة لها والمؤلفة من ممثلين دائمين أن تقوم باستعراض برنامج المنشورات لدى اللجنة الاقتصادية مع تقديم تقرير إليها عن ذلك في عام ١٩٩٨.

خامسا - ٤٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك من الفقرة ١٧-٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن اللجنة الاقتصادية سوف تلجأ إلى تبادل ونشر المعلومات بالسبل الالكترونية أكثر من الاعتماد على المنشورات التقليدية التي تصدر في شكل مطبوع. وقدمت معلومات إلى اللجنة في هذا الشأن، موضحة أن اللجنة الاقتصادية تنوي القيام، خلال فترة السنتين القادمة، بالنشر الالكتروني لـ ١٢ عددا تتضمن شتى المعلومات المتصلة بسبعة برامج فرعية (١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩)، من بين عشرة من هذه البرامج الفرعية. وترحب اللجنة بالاتجاه نحو زيادة نشر المعلومات الكترونيا. وعُرضت على اللجنة معلومات إضافية تبين أن عدد وحدات صفحات الاستنساخ الداخلي لمنشورات اللجنة يبلغ ٤٠٠ ٥٢٢ ٢، فيما يتصل بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بالقياس إلى العدد المتعلق بفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ الذي كان يبلغ ٥٠٠ ٧٠٢ ٢. واللجنة على ثقة من أن وثيقة الميزانية القادمة للجنة الاقتصادية سوف تعكس وفورات ومزايا أخرى في أعقاب نشر المعلومات بالوسائل الالكترونية.

خامسا - ٤٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من تقرير الأمين العام المعنون "الأمم المتحدة في القرن ٢١ - التعجيل بالإصلاح الإداري لتحقيق نتائج" (A/51/873) أن ثمة مشروعين لدى اللجنة الاقتصادية يهدفان إلى تحقيق الكفاءة، ويتناولان نقل المعلومات بالسبل الالكترونية؛ ومع هذا، فإن التقرير لم يتضمن أي إشارة لأية وفورات تترتب على تنفيذ هذين المشروعين.

خامسا - ٤٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٧ - ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه قد طلبت زيادة مقدارها ٣٠٠ ٨٥ دولار من أجل سفر موظفين من خدمات المؤتمرات من جنيف لخدمة دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعات الأخرى التي تعقد تحت رعايتها. وأخطرت اللجنة، بناء على استفسارها، أنه قد ألغيت وظيفتا مترجم تحريري إنكليزي ومترجم تحريري روسي، وأن هذا يستدعي إدخال تلك الزيادة من أجل تغطية تكاليف سفر مترجمين تحريريين، أحدهما إنكليزي والآخر روسي، من جنيف إلى بانكوك. وتشير اللجنة، في هذا السياق، إلى أنه يوجد مشروع بشأن "الاستعمال المحدود للترجمة التحريرية عن بعد في قسم خدمات اللغات" من بين مشاريع تحقيق الكفاءة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية وأشير إليها في الوثيقة (A/51/873). وترحب اللجنة الاستشارية بهذا المشروع، وهي تشجع أمانة اللجنة الاقتصادية على التوسع في استخدام الترجمة التحريرية عن بعد.

الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

خامسا - ٤٩ كما ورد في الجدول ١٨-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة للجنة الاقتصادية لأوروبا ٨٠٠ ٣١٠ ٤٩ دولار وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٥٠٠ ١٦٥ ١٠ دولار. وتعكس موارد الميزانية العادية المقترحة نموا قدره ١٠٠ ٢٦٩ ٢ دولار أو نسبة ٤,٧ في المائة؛ وكما هو مبيَّن في الفقرة ١٨-٦، يمثل النمو أساسا الأثر المشترك لتطبيق معدلات الشغور الموحدة الجديدة، وتحويل حصة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من المبالغ المدفوعة لمركز الحساب الدولي لتشغيل وصيانة الحاسوب المركزي إلى هذا الباب، والإلغاء المقترح لـ ١٦ وظيفة (٤ من الفئة الفنية وما فوقها و ١٢ من فئة الخدمات العامة).

خامسا - ٥٠ كما ورد في الجدول ١٨-٣، يغطي الجدول المقترح للاحتياجات من الموظفين ما مجموعه ١٩٥ وظيفة ثابتة (١١٤ من الفئة الفنية وما فوقها و ٨١ من فئة الخدمات العامة)، ممثلا بذلك انخفاضا قدره ١٦ وظيفة بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و ٩ وظائف خارجة عن الميزانية (٧ وظائف من الفئة الفنية و ٩ من فئة الخدمات العامة) ممثلا انخفاضا قدره ٥ وظائف بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد أفيدت اللجنة الاستشارية أن ٢٧ وظيفة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا كانت شاغرة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (١٦ وظيفة من الفئة الفنية و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة). ويوجد في أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حاليا خبير واحد مقدم دون مقابل (الفئة الأولى) وهو مكلف بمسائل الطاقة.

خامسا - ٥١ وكما ورد في الفقرات من ١٨-٥ إلى ١٨-١٥، أجرت اللجنة استعراضا متعمقا لبرنامج عملها وهيكلها الحكومي الدولي. ونتج عن هذا الاستعراض تنسيق برنامج العمل وترشيده وتخفيض عدد الأجهزة الحكومية الدولية المقابلة (من ١٤ هيئة فرعية رئيسية إلى ٧ من هذه الهيئات). وبالإضافة إلى ذلك يُطلب

من جميع الهيئات الفرعية الرئيسية أن تخفض من طول فترات اجتماعاتها وأن ترتب أنشطتها حسب الأولوية، وأن تحدد بدقة برامج العمل لأية هيئات جديدة ذات صلة بها، مع وضع إطار زمني لها وأحكام منظمة لإنهائها. كما يُطلب من الهيئات الفرعية الرئيسية السبع استعراض الهيئات الفرعية الخاصة بها بهدف حصرها في فئتين: فرق عاملة ذات طابع دائم وأفرقة خبراء مخصصة منشأة لفترة سنتين مع وضع برنامج عمل محدد. فقد ينتج عن ذلك مزيد من التنسيق والخفض للاجتماعات التي لا ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة.

خامسا - ٥٢ وقد طلبت اللجنة الاستشارية توضيحا بشأن عدد اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا الواردة في الفقرة ١٨-٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وحسب التوضيح الذي تلقته اللجنة، تجتمع لجنة السياسات البيئية لمدة ثلاثة أيام سنويا (١٢ اجتماعا في السنتين)؛ وبالإضافة إلى ذلك ستعقد دورة خاصة في آذار/مارس ١٩٩٨ للتحضير للمؤتمر الوزاري في حزيران/يونيه ١٩٩٨ وستعقد دورة أخرى في ١٩٩٩ لإجراء استعراضات للأداء البيئي؛ ويصل بذلك مجموع عدد الاجتماعات إلى ٢٤ اجتماعا كما أشير إلى ذلك، دون تفصيل، في الفقرة ١٨-٣٥.

خامسا - ٥٣ وتتوخى عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا آليتين ستضفيان مزيدا من المرونة على أساليب عمل اللجنة. وتنطوي الآلية الأولى على إنشاء فريق خبراء معني ببرنامج العمل يجتمع مرة كل سنتين قبل إعداد بيان الميزانية البرنامجية لتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن التعديلات والتغييرات في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتنطوي الآلية الثانية على إنشاء وحدة تنسيق للأنشطة التنفيذية داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يتمثل دورها في تناول القضايا والأنشطة التي تستجيب، في إطار ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لاحتياجات مجموعات معينة فقط من البلدان. وكما ورد في الفقرة ١٨-٢٣، يقترح إدراج أنشطة الوحدة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة لأنها لا تتعلق ببرنامج فرعي محدد واحد. وستقوم الوحدة بتنسيق أو تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل في جميع القطاعات، ولكن بصفة خاصة في المجالات التي لم تعد تغطيها الهيئات الحكومية الدولية (انظر الفقرة ١٨-١٠).

خامسا - ٥٤ وتوصي اللجنة الاستشارية بتوخي المزيد من الوضوح في تحديد المسؤوليات والمهام التي تضطلع بها الوحدة، كما أوجز ذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة، وينبغي أن تتخذ خطوات تضمن عدم ازدواج أنشطة الوحدة مع الأنشطة التي تقوم بها الوحدات التنظيمية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

خامسا - ٥٥ وكما ورد في الفقرة ١٨-١١، تتطابق الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ مع الأهداف العامة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١[٣]. بيد أن عملية الإصلاح أدت إلى تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار مختلف البرامج الفرعية، أو إعادة تنظيمها أو تنسيقها أو تخفيضها. وستظهر هذه التغييرات البرنامجية في التنقيحات التي ستجرى على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ التي ستعرض في ١٩٩٨.

خامسا - ٥٦ وكما يظهر ذلك في الفقرات من ١٨-١٢ إلى ١٨-١٥، تم تعزيز خمسة برامج فرعية (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧)، وتمت عملية إعادة تنظيم الأنشطة المتصلة بالبرنامج الفرعي المتعلق بالتحليل الاقتصادي وقد جرى تنسيق ثلاثة برامج فرعية (٦ و ٩ و ١٠) وأعيد تنظيمها بحيث ينصب التركيز فيها على عدد محدود من القضايا ذات الأولوية وألغي البرنامج الفرعي المتعلق بالصناعة والتكنولوجيا.

خامسا - ٥٧ وكما يظهر من الجدول ١٨-٢، هناك نمو قدره ١٠٠ ٢١٥ دولار في احتياجات الميزانية العادية تحت عنوان الخدمات التعاقدية منه مبلغ ٣٠٠ ١٨٩ دولار يمثل أساسا تحويل موارد من بند نفقات التشغيل العامة، كما ورد شرح ذلك في الفقرتين ١٨-١٣٢ و ١٨-١٣٣. ويرتبط الرصيد البالغ ٨٠٠ ٢٥ دولار بالإنتاج الخارجي لمنشورات متنوعة للجنة الاقتصادية لأوروبا. وقد أفيدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأن عدد المنشورات المتكررة للجنة الاقتصادية لأوروبا سيخفض في فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ من المستوى الحالي البالغ ١٠١ منشور إلى ٨٠ منشورا. وفي هذا المجال، تطلب اللجنة الاستشارية أن تخفض اللجنة الاقتصادية لأوروبا من احتياجها للإنتاج الخارجي لمنشوراتها عن طريق استخدامها قدر الإمكان لمرافق الاستنساخ الداخلي.

الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

خامسا - ٥٨ في إطار هذا الباب من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ يصل التقدير إلى مبلغ ٥٠٠ ٢٤٥ ٩٠ دولار من موارد الميزانية العادية ومبلغ ١٠٠ ٩٢٠ ١٥ دولار في إطار الاحتياجات الخارجة عن الميزانية. ويعكس المبلغ المقترح في إطار الميزانية العادية نموا في الموارد يبلغ ١٠٠ ١٣٤ دولار أو ٠,١ في المائة عن مخصصات الفترة ١٩٩٧-١٩٩٦. ويمثل هذا النمو الأثر المشترك لتطبيق معدلات الشغور الموحدة الجديدة، والأثر المتأخر لإنشاء وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤ في فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، ونقل ٣ وظائف من الأونكتاد إلى هذا الباب، والإلغاء المقترح لـ ٤٤ وظيفة. ويبيّن مستوى التمويل من خارج الميزانية لفترة السنتين المقبلة نقصانا يبلغ ١٠٠ ٦٧٢ ٢ دولار أو ١٤,٤ في المائة، مقارنة بتقديرات فترة السنتين الحالية.

خامسا - ٥٩ وكما يتبين من الجدول ١٩-٣ يدرج في جدول ملاك الموظفين المقترح ما مجموعه ٤٩١ وظيفة في إطار الميزانية العادية (١٧٨ من الفئة الفنية وما فوقها و ٣١٣ من فئة الخدمات العامة)، مما يعكس نقصانا صافيا بمقدار ٤١ وظيفة مقارنة بفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، وما مجموعه ٥٦ وظيفة من خارج الميزانية (٣٨ وظيفة من الفئة الفنية و ١٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة) مما يعكس نقصانا قدره ٦ وظائف مقارنة بفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦؛ ويتيح هذا أيضا إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ في شعبة الإدارة. ويعكس جدول ملاك الموظفين المقترح أيضا نقل ٣ وظائف من الأونكتاد إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويقترح أيضا النقل الداخلي لعدد من الوظائف بين مختلف مكاتب اللجنة، ويعزى النقل جزئيا إلى انخفاض عدد البرامج الفرعية. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على هيكل ملاك الموظفين المقترح للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

خامسا - ٦٠ أفيدت اللجنة الاستشارية بأن هناك ٧١ وظيفة شاغرة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٧: (٣٥ وظيفة من الفئة الفنية و ٣٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة). ويوجد في أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الوقت الراهن أيضا ٤ أفراد مقدمين من حكوماتهم دون مقابل (الفئة الأولى) و ٤ متدربين داخليين.

خامسا - ٦١ وكما يتبين من الاستعراض الشامل للباب ١٩، خلصت اللجنة في قرارها ٥٥٣ (د - ٢١)، إلى أن تنشئ فريقا عاملا مخصصا من أجل تحديد أولويات برنامج العمل، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن التوجهات الاستراتيجية لأنشطتها المقبلة. وعقد الفريق العامل المخصص أول اجتماعاته في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٦ لبحث المحتوى الدقيق لبرنامج العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ فضلا عن أولوياته. وعقد الفريق العامل المخصص اجتماعه الثاني في نيويورك في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧. وأبلغ ممثلو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اللجنة الاستشارية بأن الفريق العامل المخصص أوصى بتصنيف أنشطة اللجنة على النحو التالي من حيث أولوياتها النسبية: ١٠ في المائة أولوية عليا، ٧٥ في المائة أولوية وسطى، ١٠ في المائة أولوية منخفضة و ٥ في المائة أولوية دنيا.

خامسا - ٦٢ ويبين الجدول الوارد أدناه الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعدد مرات اجتماعات أجهزة صنع القرار التابعة لها:

	الاجتماعات المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	الاجتماعات الفعلية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	الاجتماعات المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩
دورات اللجنة	١	١	١
اللجنة الجامعة	١	١	١
لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى	٢	صفر	٢
لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي	٢	٢	٢
لجنة الإسكان الحضري	١	١	صفر
لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى	١	١	٢
المؤتمر الإقليمي المعني بإشراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١	١	صفر
رؤساء المؤتمرات الإقليمية المعنية بالمرأة	٤	٢	٣
رؤساء مجالس التخطيط الإقليمية لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي	صفر	١	١
المجموع	١٣	١٠	١٢

خامسا - ٦٣ وستواصل اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عقد اجتماعاتها في نيويورك، على غرار ما حدث من قبل، وتعمل اللجنة على تناوب أماكن عقد اجتماعاتها بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أفيدت اللجنة الاستشارية بأن استئجار موقع لبضعة أيام من أجل عقد الاجتماعات ينطوي على تكلفة أقل من بناء مرافق تتبع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لعقد تلك الاجتماعات.

خامسا - ٦٤ وفي الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص، نظر في مخطط مشروع تنظيمي نموذجي جديد من أجل لامركزية السلطات في بعض مجالات الموارد البشرية وإدارة الميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٤ من القرار ٥٦٣ (PLEN.21)، المؤرخ ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٦ الذي أصدرته اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنها تؤيد الاتجاه العام للمشروع "الذي سيتم وضعه، وشرحه بالتفصيل توطئة لتقديمه إلى البلدان الأعضاء في اللجنة للنظر فيه وإقراره قبل تنفيذه". وأحاطت لجنة البرنامج والتنسيق علما بالمشروع النموذجي في دورتها السابعة والثلاثين.

خامسا - ٦٥ وفي سياق النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، استعرضت اللجنة الاستشارية أيضا مذكرة مقدمة من الأمانة العامة في الوثيقة الصادرة بشأن الخطة النموذجية للإدارة[٥]. وترحب اللجنة بالجهود التي يبذلها الأمين العام ليتيح لمدراء البرامج سلطة ومرونة أكبر من أجل تعبئة الموارد البشرية والمالية الموجودة تحت تصرفهم، ليتسنى تنفيذ المهام بمزيد من الكفاءة والفعالية، وبحيث يقتضي الأمر في المقابل، محاسبة أدق بالنسبة لمحتوى وحجم ونوعية النواتج، وكذلك بالنسبة للأداء العام. ومن ناحية ثانية، ترى اللجنة الاستشارية أن هناك أحكاما وأفكارا كثيرة في الوثيقة تتطلب مزيدا من التوضيح والتفسير. ففيما يتعلق بمبادرات الإدارة المالية مثلا، لا يتضح ما هو المقصود ببارامترات زيادة المرونة في نفقات الميزانية وما هي الصلاحيات الجديدة الملتمسة فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، مقارنة بالصلاحيات القائمة. كما أن فكرة التفاوض مع المانحين بشأن تحديد المستويات المناسبة من النفقات العامة على الاشتراكات الخارجة عن الميزانية وإدخال إجراءات مراجعة حسابات وإجراءات محاسبية موجهة لصالح العملاء، تفتح الباب أمام عدد من الأسئلة المهمة التي ينبغي الإجابة عليها، ويشمل ذلك: المبادىء التوجيهية التي يلزم وضعها لكفالة حماية المسؤولين في اللجان الإقليمية إزاء الضغط الذي قد يؤدي إلى حصول المنظمة على تعويضات أقل مما يجب نظير ما تقدمه من دعم إلى الأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية. ومن المهم أيضا أن يحدد بدقة المقصود بما يسمى بإجراءات مراجعة الحسابات والإجراءات المحاسبية الموجهة لصالح العملاء. وعلاوة على ذلك، لا تحدد وثيقة المشروع ماهية القواعد المالية للأمم المتحدة التي تحتاج إلى تنقيح، ومدى احتياجها إلى ذلك. وفيما يتعلق بمبادرات إدارة تنظيم الموارد البشرية، لا تشير وثيقة المشروع بوضوح إلى دور ومسؤوليات إدارة تنظيم الموارد البشرية تجاه أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا تذكر ما إذا كانت مبادرات إدارة تنظيم الموارد البشرية تخضع لمناقشات تتم مع ممثلي الموظفين.

خامسا - ٦٦ وتفهم اللجنة الاستشارية أنه على نحو ما نصت عليه الفقرة ٤ من القرار ٥٦٣ (PLEN.21)، أنه يجري إعداد مشروع نموذجي ويتم وصفه بالتفصيل من أجل تقديمه إلى البلدان الأعضاء للجنة توطئة للنظر فيه وإقراره، قبل تنفيذه. وعلاوة على ذلك تتوقع اللجنة أن تقوم أمانة اللجنة بتنسيق عملية إعداد المشروع مع جميع الأطراف المعنية بما في ذلك مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وإدارة تنظيم الموارد البشرية.

خامسا - ٦٧ ويشتمل برنامج العمل، بصيغته التي اعتمدته بها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين، على ١١ برنامجا فرعيا مقابل ١٤ برنامجا فرعيا في فترة السنتين الحالية.

خامسا - ٦٨ ويقدم الجدول الوارد أدناه معلومات عن هيكل البرنامج الفرعي الحالي والهيكل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ :

البرنامج الفرعي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	البرنامج الفرعي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩	تعليقات
١- الأغذية والزراعة	-	نُقلت الأنشطة والموارد في مجال الأغذية والزراعة إلى البرنامج الفرعي ٣، تنمية الإنتاج والتكنولوجيا وتنظيم المشاريع الحرة.
٢- التنمية الاقتصادية	٤- التوازنات والاستثمار والتمويل على صعيد الاقتصاد الكلي	
٣- التخطيط الاقتصادي والاجتماعي	٦- التنظيم الإداري	
٤- التنمية الصناعية والعلمية والتكنولوجية	٣- تنمية الإنتاج والتكنولوجيا وتنظيم المشاريع الحرة	يشمل هذا البرنامج الفرعي أيضا الأنشطة والموارد المحولة من البرنامج الفرعي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بشأن الأغذية والزراعة.
٥- التجارة الدولية وتمويل التنمية	١- الصلات مع الاقتصاد العالمي، والقدرة على المنافسة والتخصص الإنتاجي	
٦- الموارد الطبيعية والطاقة		نُقلت الأنشطة والموارد المتعلقة ببرنامج الموارد الطبيعية والطاقة إلى البرنامج الفرعي ٧، الاستدامة البيئية واستدامة الموارد البرية.
٧- البيئة والمستوطنات البشرية	٧- الاستدامة البيئية واستدامة الموارد البرية	يشمل هذا البرنامج الفرعي أيضا الأنشطة والموارد المحولة من البرنامج الفرعي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بشأن الموارد الطبيعية والطاقة.
٨- السكان	٨- السكان والتنمية	
٩- التنمية الاجتماعية	٥- التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية	

البرنامج الفرعي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	البرنامج الفرعي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩	تعليقات
١٠- الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية	٩- الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية	
١١- النقل		نُقلت الأنشطة والموارد المتصلة بالنقل إلى البرنامج الفرعي ٢، التكامل والإقليمية الانفتاحية والتعاون الإقليمي.
١٢- الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى	١٠- الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وامريكا الوسطى	
١٣- الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	١١- الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	
١٤- التكامل والتعاون الإقليميان	٢- التكامل والإقليمية الانفتاحية والتعاون الإقليمي	يشمل هذا البرنامج الفرعي أيضا أنشطة وموارد محولة من الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ من البرنامج الفرعي المعني بالنقل.

خامسا - ٦٩ وقد أفيدت اللجنة الاستشارية بأنه لا يقترح إجراء أي تغيير في الهيكل التنظيمي لأمانة اللجنة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بالرغم من أنه نتيجة للتغيرات التي حدثت في تسلسل المسؤوليات عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فإن ١٢ وحدة تنظيمية فقط ستقدم تقارير إلى الأمين التنفيذي للجنة مقابل ١٩ وحدة تقدم تقاريرها في الوقت الحاضر.

خامسا - ٧٠ ويقدم الجدول ١٩-٢ تفاصيل النمو الصافي في موارد الميزانية العادية البالغ ١٠٠ ١٣٤ دولار وهو يمثل أساسا مجمل الأثر المترتب على الزيادات التي طرأت على بنود الخدمات التعاقدية (٥٠٠ ٦٢٦ دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (٢٠٠ ٥٨٤ دولار)، والخبراء الاستشاريون والخبراء (٦٠٠ ٣١٤ دولار)، والأثاث والمعدات (٤٠٠ ١٢٧ دولار) ويقابلها إلى حد كبير نقصان في بنود الوظائف (٣٠٠ ٧٣٦ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٣٠٠ ٦٨٦ دولار) واللوازم والمواد (١٠٠ ٩٩ دولار).

خامسا - ٧١ وأفيدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأن الزيادة في الاحتياجات تحت بندي "تكاليف الموظفين الأخرى" و "الخبراء الاستشاريون والخبراء" تعود أساسا إلى التحول عن استخدام الموظفين الدائمين في الوظائف الثابتة إلى الاستعانة بالموظفين المؤقتين المعينين لفترات قصيرة والمساعدة المؤقتة والخبراء الاستشاريين من الخارج والخبراء المتخصصين. وترى اللجنة أن ذلك سيتيح مزيدا من المرونة لمدراء البرامج في تنفيذ برنامج العمل.

خامسا - ٧٢ وفيما يتعلق بالزيادة البالغة ١٠٠ ٦٢٥ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٩-١٣٥ أنها تتعلق أساسا بالاحتياجات المتوقعة لبرنامج المنشورات وخدمات تجهيز البيانات وشراء برامج الحواسيب وخدمات الشبكات وتوفير خدمات التصوير والخدمات الإعلامية الرفيعة

المستوى. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى مشاريع الكفاءة التي يجري تنفيذها في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتي يُمكنها، طبقا لتقرير الإصلاح الإداري (A/51/873) أن تحقق وفورات تقدر بمبلغ ١,٩ مليون دولار. بيد أن ممثلي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم يستطيعوا تحديد وفورات معينة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ مقارنة مع "الوفورات" التي سوف تتحقق من الإنفاق في المستقبل. وترى اللجنة أن بعض مشاريع تحقيق الكفاءة التي تنفذها اللجنة، بما فيها تطبيق الممارسات والتكنولوجيا الأكثر فعالية من حيث التكاليف، في إصدار الوثائق وتوزيعها وزيادة استخدام التكنولوجيات الالكترونية لزيادة الكفاءة في بلوغ أهداف برنامج العمل، ينبغي أن تساهم بدرجة كبيرة في تقليل الاحتياجات إلى الخدمات التعاقدية ولا سيما بشأن برنامج المنشورات.

خامسا - ٧٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن برنامج منشورات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برنامج واسع للغاية وأنه يتكون في معظمه من منشورات غير متكررة (أكثر من ٢٠٠ منشور). ولا توفر الميزانية البرنامجية المقترحة معلومات عن عدد المنشورات التي تصدرها الأمانة حسب تقديرها. وفضلا عن ذلك، فإن الخبراء الاستشاريين يشاركون أيضا في إصدار دراسات الحالة التي تساهم في زيادة المنشورات الناجمة عن عملهم. وتلفت اللجنة الانتباه في هذا الصدد، إلى تعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرة خامسا - ٧ أعلاه. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن هناك كثافة في عدد المنشورات التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مما ينبغي إعادة النظر فيه.

خامسا - ٧٤ وفيما يتعلق بالأنشطة المقترحة كالتنسيق والتعاون والاتصال، تلفت اللجنة الاستشارية الانتباه إلى تعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرة خامسا - ١٠ أعلاه، وتشير أيضا إلى الحاجة لوضع طريقة يمكن من خلالها عرض التقديرات المتعلقة بتكلفة وسبل تنفيذ هذه الأنشطة على نحو واضح وموجز.

الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

خامسا - ٧٥ يقدر حجم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تحت هذا الباب بمبلغ ٤٩ ٧٠٤ ٨٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية و ٣٧٤ ٣٠٠ دولار في شكل موارد خارجة عن الميزانية. ويعكس الاقتراح في إطار الميزانية العادية نموا في الموارد قدره ٥٣٨ ٠٠٠ دولار، أو بزيادة قدرها ١,٥ في المائة لاعتمادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وهذا النمو ناتج أساسا عن الأثر المشترك للعوامل التالية: (أ) نقل الموارد المخصصة سابقا للوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية المشتركة بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) إلى هذا الباب (وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفة واحدة بالرتبة المحلية وموارد لا تتعلق بالوظائف)؛ (ب) إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥؛ (ج) تطبيق معدلات الشواغر الموحدة الجديدة؛ (د) الإلغاء المقترح لثلاث وظائف من الفئة الفنية وما فوقها (وظيفة واحدة برتبة مد - ١، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٢) و ٢٦ وظيفة بالرتبة المحلية. ويشمل أيضا المبلغ المقترح وقدره ٤٩ ٧٠٤ ٨٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية مبلغا تقديريا قدره ١٥ ٠٢٣ ٥٠٠ دولار يتعلق بإعادة حساب التكاليف، يعزى الجزء الأكبر منه (١٤ ٢٥٥ ٨٠٠

دولار) إلى الفارق في المرتبات القياسية والتكاليف المشتركة للموظفين بين معدلات عمان للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ومعدلات بيروت للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

خامسا - ٧٦ ويتبين من مستوى التمويل التقديري من المصادر الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أن هناك انخفاضا كبيرا بمبلغ ٢٠٠ ١٤٧ ٢ دولار، أو بنسبة ٨٥,١ في المائة، مقارنة بتقديرات فترة السنتين الحالية. وأفيدت اللجنة الاستشارية، بناء على سؤال منها، بأنه ليس هناك وظائف مقترحة للتمويل من مصادر خارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وحصلت اللجنة على توضيح فيما يتعلق بوظيفة برتبة ف - ٥ ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية واردة في الجدول ٣-٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة وهذه الوظيفة هي، في الواقع لموظف مقدم دون مقابل (الفئة الأولى).

خامسا - ٧٧ وأبلغت اللجنة أن حالة الشغور في الإسكوا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كانت على النحو التالي: ٢٨ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها، و ١٢ وظيفة من الرتبة المحلية و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية.

خامسا - ٧٨ ويشمل جدول الملاك المقترح للإسكوا لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٠٣ وظائف في الفئة الفنية وما فوقها، و ١٦٠ وظيفة من الرتبة المحلية، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة لفرد مقدم دون مقابل. وتعكس هذه الأرقام نقل وظيفتين من الأونكتاد إلى الإسكوا، وإلغاء ٢٩ وظيفة من الميزانية العادية وتخفيض ٤٠ وظيفة ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية، وذلك مقارنة بفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧. كما يعكس جدول ملاك الموظفين المقترح إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة برتبة ف - ٤ إلى ف ٥ في البرنامج الفرعي ٥ وضع وتنسيق ومواءمة الاحصاءات والمعلومات نظرا لازدياد مسؤوليات الوظيفة، التي تشمل صياغة برنامج العمل بشأن الحسابات القومية والاحصاءات المالية والإحصاءات المتعلقة بالأسعار والإشراف عليها. ولا تعترض اللجنة الاستشارية على هيكل ملاك الموظفين المقترح للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

خامسا - ٧٩ ويشمل برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ خمسة برامج فرعية، وقد جرت صياغته ضمن إطار مواضيعي للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١[٣]. وكما هو مبين في الفقرة ٥-٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يستند برنامج العمل أيضا إلى الافتراض بأن الإسكوا ستقوم بعملها في مقرها الدائم في بيروت اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وتشير اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، إلى أن اللجنة كانت أحاطت علما في الفقرة خامسا - ٤١ من تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧[١] ببيان الأمين العام بأن تكاليف نقل أمانة الإسكوا من عمان إلى بيروت سوف تبلغ ٤,٥ من ملايين الدولارات. ولكن أفيدت اللجنة عند النظر في اقتراح الميزانية المتعلق بالإسكوا لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بأن تكاليف النقل يجري تقديرها الآن بقرابة ٥,٥ مليون دولار؛ وأنه يجري بذل الجهود من أجل الحصول على تبرعات إضافية لنقل أمانة اللجنة. كما أفيدت اللجنة بأنه إذا لم تكف الموارد الخارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف النقل كاملة، فإن النقص سيسد من الميزانية العادية، في حدود الموارد المتاحة، ثم يقدم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة وفقا لإجراءات الميزانية المتبعة. وسيكون ذلك، في رأي الأمين العام، متمشيا مع أحكام الفقرة ٥ (ج) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٤ المؤرخ

٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ التي طلب فيها إلى الأمين العام أن يكفل أن يكون تمويل الانتقال من الموارد الموجودة وبصفة رئيسية من الموارد الخارجة عن الميزانية ودون المساس بوفورات التكلفة المقررة.

خامسا - ٨٠ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن هناك، في رأيها، حصة غير متكافئة من الموارد مخصصة في الميزانية لدعم البرامج. وكما يمكن ملاحظة ذلك من الفقرة ٢٠-٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة، ستكون هناك حاجة إلى ٤٧,٣ في المائة من موارد الميزانية العادية لدعم البرامج، بينما تبلغ حصة برنامج العمل ٤٦,٣ في المائة. وتفهم اللجنة أن ذلك يعزى جزئيا إلى أن تكلفة الأنشطة الفنية مثل خدمات المعلومات وإدارة التعاون التقني، محسوبة حاليا في الميزانية ضمن إطار دعم البرامج. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الانتباه إلى توصيتها الواردة في الفقرة خامسا - ٤ أعلاه بشأن ضرورة استعراض الشكل المتبع في عرض برامج أنشطة اللجان الإقليمية بهدف وضع وصف أدق للأنشطة التنفيذية بالمقارنة مع دعم البرامج.

خامسا - ٨١ وترد الإشارة إلى هيكل الآلية الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) في الفقرة ٢٠-١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي ستعقدها اللجنة وهيئاتها الفرعية خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ :

اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	عدد أيام الاجتماعات في عام ١٩٩٨	عدد أيام الاجتماعات في عام ١٩٩٩	مجموع عدد الاجتماعات
اللجنة (الدورة الوزارية العشرون)	-	٢	٤
اللجنة التقنية (الدورة الحادية عشرة)	-	٣	٦
لجنة الطاقة (الدورة الثانية)	-	٢	٤
لجنة الموارد المائية (الدورتان الثانية والثالثة)	٢	٢	٨
لجنة التنمية الاجتماعية (الدورة الثانية)	-	٣	٦
لجنة الإحصاءات (الدورة الثالثة)	-	٣	٦
لجنة النقل (الدورة الأولى)	-	٣	٦
اللجنة التقنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا (الدورتان الأولى والثانية)	٣	٣	١٢
المؤتمر العربي المعني بمتابعة المؤتمرات العالمية	-	٣	٦
الاجتماع الحكومي الدولي بشأن تيسير النقل عبر الحدود من خلال مواءمة القواعد والمعايير والاتفاقيات ذات الصلة	٤	-	٨
المجموع	٩	٢٤	٦٦

الباب ٢١ - البرنامج العادي للتعاون التقني

خامسا - ٨٢ يأتي البرنامج العادي للتعاون التقني، كما يتبين ذلك من الفقرة ٢١-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، مكملا للمساعدة المتاحة للبلدان النامية في إطار البرامج الأخرى. وينقسم البرنامج إلى خدمات استشارية قطاعية (تنفذها ٨ مكاتب تابعة للأمم المتحدة) وخدمات استشارية إقليمية ودون إقليمية (تنفذها اللجان الإقليمية الخمس). والأنواع الرئيسية الثلاثة لأنشطة التعاون التقني هي الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل والمشاريع الميدانية والتدريب.

خامسا - ٨٣ ويقدر حجم الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في إطار هذا الباب بمبلغ ٨٠٠ ٩٢١ ٤٥ دولار، مما يعكس نموا في الموارد قدره ٠٠٠ ٦٤٤ ٦ دولار، أو بزيادة ١٧,٧ في المائة، على اعتمادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ . وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٢١-١٢ و ٢١-١٣ أن النمو في الموارد يعكس محاولة تحقيق تحسن جزئي في الحالة غير المرضية، الناشئة عن تخفيضات الميزانية التي بلغت ٨٠٠ ٤٣٨ ٧ دولار المطبقة على الاعتمادات الأولية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ البالغة ٧٠٠ ٨١٤ ٤٤ دولار. ويرد في الجدولين ٢١-٢ و ٢١-٣ توزيع احتياجات الميزانية المقترحة حسب الخدمات الاستشارية القطاعية والخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية.

خامسا - ٨٤ وتحيل اللجنة الاستشارية تقديرات الباب ٢١ إلى الجمعية العامة لاتخاذ الإجراء المناسب.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٧ والتصويب A/50/7 و Corr.1.

(٢) المرجع السابق، الفقرة خامسا - ٨.

(٣) المرجع السابق، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٦ والتصويب A/51/6/Rev.1 و Rev.1/Corr.1.

(٤) المرجع السابق، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٧ (A/46/7)، الفقرة ٢٣-١٧.

(٥) LC/G.1964.

(٦) المرجع السابق، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٧ والتصويب (A/50/7 و Corr.1) الفقرة خامسا - ١٠.